سلسلة الاقتصاد البديل

المواطنة البيئية..
مدخل لعدالة الوصول للموارد

عبد المولى إسماعيل

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

المواطنة البيئية..
مدخل لعدالة الوصول للموارد

عبد المولى إسماعيل

تصدر هذه الأوراق بالتعاون بين

باحث رئيس للمشروع: محمد العجاتي
ترجمة: سونيا فريد
مراجعة لغة: أيمن عبد المعطي
منسق المشروع: شيماء الشرقاوي

لمتابعة أوراق هذه السلسلة ومادة أخرى مرتبطة بالعدالة الاجتماعية يمكنكم الاشتراك على موقع «عدالة اجتماعية بالعربي»
www.socialjusticeportal.org

رقم الإيداع: ٢٠١٧/٢٧٦٤٧

توزيع

© دار بدائل للطبع والنشر والتوزيع
١١٨ شارع محيي الدين أبوالعز، المهندسين، الجيزة، مصر
موبايل: ٠١١٢٩٥٥٥٨٣ (٢+)
E-mail: info@darbadael.com
www.darbadael.com
Facebook: \dar.badael

«سلسلة الاقتصاد البديل»

المواطنة البيئية..
مدخل لعدالة الوصول للموارد

عبد المولى إسماعيل

عن الكاتب: باحث في مجال البيئة والتنمية، ومدير الجمعية المصرية للحقوق الجماعية، حاصل على دبلوم الدراسات العليا فى المجتمع المدني، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٠، ودبلوم الدراسات العليا فى علوم واقتصاديات البيئة، مركز البحوث البيئية، جامعة عين شمس عام ٢٠٠٤، وماجستير العلوم البيئية، مركز البحوث والدراسات البيئية، جامعة عين شمس. له العديد من الإصدارات ومنها الأرض والمياه وسبل عيش الفلاحين ،الإصدار الثاني عام ٢٠١٥، دور منظمات المجتمع المدني فى تنمية اقتصاديات التنوع الحيوي ، معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس عام ٢٠١٢.

هذه الأوراق نتاج سيمينار داخلي وتصدر بصفة غير دورية بدعم من قبل مؤسسة روزا لوكسمبورج من خلال الدعم المقدم لمؤسسة روزا من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية ومحتوى هذه المطبوعة مسئولية كاتبها ولا يعبر بالضرورة عن موقف منتدى البدائل العربي للدراسات أو مؤسسة روزا لوكسمبورج.

المقدمة

تعد قضايا البيئة من ضمن أهم القطاعات التي يجرى السيطرة عليها واحتكارها من قبل الشركات عابرة القوميات بهدف إدماجها ضمن نطاق الأسواق النيوليبرالية وبخاصة ما يتعلق بالموارد البيئية من أرض ومياه وطاقات متجددة من رياح، شمس... إلخ، ومن ثم تسليعها وإدراجها ضمن نطاق الأسواق التبادلية وإخراجها من قيمتها الانتفاعية والاستعمالية ومن ثم زيادة الضغط على سبل عيش السكان المحليين، ويعد الوصول لتلك الموارد مدخلا أساسيا لسبل عيش للعديد من الفئات الاجتماعية من فلاحين، وصيادين، عاملات بالزراعة والصيد والرعي... إلخ.

الهدف من الورقة:

محاولة بناء نموذج إرشادي لإدارة الموارد البيئية ضمن نطاق البدائل الاقتصادية.

فروض الدراسة:

- إن النفاذ والوصول للموارد يزيد من مقتضيات العدالة الاجتماعية، وأن التفاوت في الوصول للموارد يزيد من هشاشة الأوضاع الاقتصادية للفئات الاجتماعية التي تتعامل مع الموارد البيئية.
- كلما زاد إدماج الموارد البيئية ضمن نطاق الأسواق التبادلية كلما انخفضت قيمتها الاقتصادية.
- زيادة معدلات احتكار الموارد البيئية يكون مصحوبا بانخفاض في مستويات استدامة الموارد البيئية.

المنهجية المستخدمة:

تحاول الورقة مناقشة هذه الفرضيات من خلال دراسة واقع الموارد البيئية وطرق إدارتها على الأصعدة الدولية وانعكاس ذلك على الواقع الإقليمي والمحلي، وذلك من خلال مناقشة الرؤى التنموية المختلفة في إدارة الموارد البيئية والخطابات المهيمنة في هذا السياق. بالتركيز على عدد من البلدان في نطاق إقليم المنطقة العربية وبالتحديد مصر، تونس، المغرب، ولبنان. إلى جانب ذلك سوف نقوم في إطار هذه الورقة باستخدام منهج دراسة الحالة من خلال استعراض لعدد من النماذج المتباينة في إدارة الموارد البيئية، وأيضا الاستفادة من المنهج التاريخي المقارن في هذا السياق، بالإضافة لاعتمادنا على البيانات المتاحة في مصادرها الثانوية والميدانية.

محاور الدراسة:

في هذا السياق تأتى الورقة التي سنحاول أن نتناولها ضمن عدد من المحاور الأساسية وذلك على النحو التالي:

- **المحور الأول:** واقع الموارد البيئية على صعيد دولي، وذلك من خلال استعراض أبرز المعطيات المتعلقة بإدارة الموارد البيئية، وفي القلب منها البلدان محل الدراسة، واستعراض النمط المهيمن على إدارة الموارد البيئية دونما الخوض في التفاصيل بهذا الشأن.

- **المحور الثاني:** واقع الموارد على الصعيد الإقليمي (مصر، تونس، لبنان)

- **المحور الثالث:** الرؤى التي تتناول إدارة الموارد البيئية من خلال المدرسة التبادلية والمدرسة الانتفاعية.

- **المحور الرابع:** مداخل الوصول للمواطنة البيئية

- **الخاتمة وخلاصة.**

المحور الأول
واقع الموارد البيئية على الصعيد الدولي

«على مقربة من الوفرة تنمو الفاقة» كانت تلك أحد سطور كتاب «رأس المال الاحتكاري» للاقتصاديين الأمريكيان «بول باران، وبول سويزي»،[1] والذي صدر في ستينيات القرن الماضي، حيث لم نجد أصدق من تلك العبارة للتدليل على تناقضات واقع الأزمة الاقتصادية التي نعانيها في الوقت الحاضر.

ففي الحقيقة لا توجد أزمة تختص بعالم التنمية في الوقت الراهن من حيث قدرة الموارد المتاحة على إشباع الحاجات الإنسانية، فالموارد التي يتم إنتاجها على الصعيد العالمي تكفي سكان الكرة الأرضية، ومن ثم فإن التحذيرات التي سبق وأن أطلقها الاقتصادي «روبرت مالتوس» في القرن التاسع عشر حول مشكلة إشباع الحاجات الأساسية في ظل ندرة الموارد تعد بمثابة تحليق في الفراغ وإن مقولته الشهيرة حول أن الموارد تنمو بمتوالية حسابية ١، ٢، ٣، ٤،... إلخ. في حين أن النمو السكانى يأخذ طابع المتوالية الهندسية ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢،... إلخ[2] أصبحت بمثابة ضربا من اللامعقولية حيث أصبح بمقدور التقدم الفني في وسائل الإنتاج كافيا لإشباع الحاجات الإنسانية على الصعيد العالمي. ولكن وعلى الرغم من تداعي تلك الأفكار إلا أن هناك من يحاول تعميقها في أرض الواقع. وتلعب الاحتكارات الدور الأكثر بروزا في هذا الخصوص، حيث يظل السعي إلى تعظيم معدلات الأرباح هو الهدف الأسمى لتلك الاحتكارات دون

(١) بول باران وسويزي، رأس المال الاحتكاري، ترجمة حسين فهمي مصطفى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠).

(٢) دكتور رمزي زكي، خرافة المالتوسية (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد ٨٣).

النظر إلى ما تخلفه من آثار سيئة، ليس على حياة الناس فحسب، بل والمزيد من الإهدار لكافة الأصول البيئية من أرض، مياه... إلخ.[٣]

١/١ - احتكار الموارد الطبيعية: هناك العديد من صور الاحتكارات الخاصة بالموارد الطبيعية والتي نحاول استعراض بعضها في إيجاز شديد دون الخوض في التفاصيل وذلك لسابق علمنا أن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة مفصلة في هذا الشأن، ولكننا أردنا أن نشير إلى بعض تلك الملامح في محاولة لتبيان ما تخلفه تلك الاحتكارات من تعميق لحدة التجريف الاجتماعي والبيئي في آن معًا.

١/١/١ - احتكار الموارد المائية: عند تناول تلك النوعية من الاحتكارات سنجد أن أهم عشر شركات يسيطرون على الموارد المائية على الصعيد العالمي تأتي شركة فيوليا والسويس الفرنسيتين في المرتبة الأولى والثانية باستثمارات تزيد عن ٦٧ مليار دولار، وفي المرتبة الثالثة تأتي شركة ITT الأمريكية باستثمارات قدرها ١١ مليار دولار، ثم شركات Severn Trent، United Utilities، Thames Water البريطانية في المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة باستثمارات قدرها ما يقرب من ٩ مليارات دولار، ثم شركة American Water في المركز السابع باستثمارات قدرها ٢,٤ مليار دولار، ثم شركة GE Water الأمريكية في المركز الثامن باستثمارات ٢,٥ مليار دولار، ثم شركة Kurita Water Industries اليابانية باستثمارات قدرها ٢ مليار دولار، ثم شركة Nalco Company الأمريكية باستثمارات قدرها ١,٧ مليار دولار.[٤]

٢/١/١ الموارد الأرضية: بروز سيادة نمط الاستيلاء على الأراضي مثال شركة «فاروس» الدولية للاستثمار التابعة للمملكة العربية السعودية، وشركات إماراتية ومصرية تسيطر على ٣٠ مليون هكتار في الأراضي السودانية، وفي عام ٢٠١٠ سيطرت شركة جنوب أفريقيا الصينية على ١٢٨٠٠ مليون هكتار بالكونغو، شركة بن لادن السعودية تسيطر على ٢١٠٠ مليون هكتار من الأراضي في إندونيسيا، وفي عام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ سيطرت شركة ZTE الصينية على ما يقرب من ٢ مليون هكتار من الأراضي في لاوس، والفلبين، أيضا الشركة السويدية السعودية استولت على ٩٠٠ ألف هكتار وذلك ٢٠٠٨ من الأراضي التنزانية، بينما تسيطر شركة «أبراج» الإماراتية منذ عام ٢٠٠٩ على ٣٢٤ ألف هكتار في الأراضي الباكستانية، وتسيطر إحدى الشركات المصرية على ٨٤٠ ألف هكتار من الأراضي الأوغندية، وفي أمريكا الجنوبية تسيطر شركة «Guernsey»، شركة «Global Farming Limited» على مليون و ٢٣٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية في الأرجنتين،

(٣) عدالة في عالم هش، مؤسسة هينرخ بل، مذكرة مقدمة للقمة العالمية حول التنمية المستدامة بجوهانسبرج، ٢٠٠٢، ص ١٣.

(4) World's 10 Largest Water Companies, ETC group, 18 January 2012, https://goo.gl/ysJWhT

أورجواي، باراجواي.[٥]

في السياق ذاته فإن الطلب على الأغذية والأعلاف وأشكال أخرى من الكتلة الحيوية المستمدة من النباتات فضلا عن الموارد الاستراتيجية مثل المعادن والأخشاب يقود إلى الاستيلاء على الأراضي على الصعيد الدولي. على سبيل المثال تورِد تلك المؤسسات (Organization GRAIN and Canadian-based Polaris Institute) إن المستثمرين الدوليين استهدفوا احتكار ما يتراوح بين ٥٠ و٨٠ مليون هكتار من الأراضي في جميع أنحاء العالم الجنوبي، ويجري ثلثا صفقات الأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي عام ٢٠٠٦، كان ١٤ مليون هكتار حوالي ١٪ من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة تستخدم في إنتاج الوقود الحيوي. وتقدر إحدى الدراسات أنه بحلول عام ٢٠٣٠ سيستخدم ما بين ٣٥ و٥٤ مليون هكتار (٢,٥-٣,٨ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة) لإنتاج الوقود الحيوي.[٦]

٣/١/١ الأصول النباتية:

فى ظل تنامي الأوضاع الاحتكارية لعدد محدود من الشركات الدولية العاملة في مجال تقاوي الحاصلات الزراعية، سنجد أن حجم هذا السوق في عام ٢٠٠٩ كان يبلغ ٢٧,٤٠٠ مليار دولار، المجال ويكفي أن نشير هنا فقط إلى أبرز ١٠ شركات تعمل في السوق العالمي لتقاوي الحاصلات الزراعية وتحتكر في نفس الوقت ٧٤٪ من حجم هذا السوق الذي يصل حجم مبيعاته ما يزيد عن العشرين مليار دولار عام ٢٠٠٩ بعد أن كانت تمثل ٦٧٪ عام ٢٠٠٧ من بينهم ثلاث شركات فقط تسيطر على ٥٣٪ من سوق تقاوي الحاصلات الزراعية، على رأسهم مونسانتو الأمريكية.

٢/١ الاحتكاروتزايد مستويات الجوع والإفقار:

١/٢/١ الاستهلاك المفرط والجوع المفرط:

في الوقت الذي يوجد فيه ٢٠ ٪ من سكان العالم يستهلكون ما بين ٧٠ ٪ الى ٨٠ ٪ من موارد العالم، على الجانب الآخر نجد ٨٠ ٪ من سكان هذا الكوكب يقتاتون على ٢٠٪ من جملة تلك الموارد، وفوق كل هذا تسطو الدول الصناعية على تراث الطبيعة إلى حد مفرط، حيث تعتدي على تلك الطبيعة من خلال الشركات عابرة القومية والتي يصل احتكارها الى ما يتراوح بين ٧٥ ٪ إلى ٨٥ ٪ من جملة الحيز الطبيعي،[٧] الأمر الذي يحول دون وصول العديد من سكان الأرض إلى إمكانية الوصول الحر للموارد من أرض، غابات، مياه... إلخ، ومن ثم تزايد معدلات الفقر والتهميش وانتشار الجوع على نطاق واسع بين سكان كوكبنا.

لأول مرة وفي ظل عالم من الوفرة تعاني البشرية في الوقت الحالي من مشكلة إشباع الحاجات الأساسية، الأمر الذي حمل البشرية بأعباء ثقيلة تتجسد في

(5) GRAIN, ODDO Securities, ETC Group, 2012.

(6) Grain ODDO Securities, ETC Group, 2012.

(٧) عدالة في عالم هش، مرجع سابق، ص ٢٢.

تزايد الفقر والحرمان، ما يقرب من ١,٣ مليار مواطن يعانون الفقر على الصعيد العالمي،[٨] وزاد هذا الرقم ليصل إلى ١,٩ مليار نسمة عام٢٠١٤،[٩] وفي الوقت الذي ينتج فيه العالم ما يكفي من الغذاء لكل فرد من سكان هذا الكوكب، وأكثر من أي وقت مضى، ففي عام ١٩٨٥ أنتج العالم ما يقرب من ٥٠٠ كيلو جرام للفرد الواحد من الحبوب والمحاصيل التي تؤكل جذورها وعلى الرغم من هذه الوفرة من الأغذية كان ما يربو على ٧٣٠ مليون إنسان يعانون الجوع.[١٠]

وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٥ تزايد إنتاج الحبوب من ٧٠٠ مليون طن إلى ما يربو على ١٨٠٠ طن بمعدل سنوي بلغ حوالي ٢,٧ ٪[١١]، وخوفا على معدلات الربح من الانخفاض اتجهت مستويات إنتاجية الحبوب إلى الانخفاض حيث لم تتعدَ ١٨٥٠ طن في عام ٢٠٠٠،[١٢] وذلك بزيادة طفيفة لم تتجاوز الـ ١ ٪ وذلك على مدار ١٥ عام كاملة.

الأمر الذي انعكس على وجود ما يقرب من ٣٠٪ من سكان العالم في الوقت الحاضر يعانون من سوء التغذية، حيث يوجد ٨٢٦ مليون نسمة يعانون نقص الأغذية، وعلى الرغم من انخفاض تلك الأعداد إلى ٧٩٥ مليون نسمة في ٢٠١٤، إلا أن العالم يستطيع أن ينتج ما يكفي الـ ٧ مليار نسمة، كما أنه من الممكن إنتاج غذاء يكفي ١٢ مليار نسمة.[١٣]

وكانت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في تقريرها «مستقبلنا المشترك» قد أرجعت ظاهرة انتشار الجوع على نطاق واسع في كوكب الأرض إلى أن الأمر غير راجع إلى عدم توافر الأغذية، ولكنه راجع في الأساس إلى انعدام القوة الشرائية للجوعى[١٤]، وعلى الرغم من مرور ما يصل إلى ٤٠ عام على صدور هذا التقرير لا زالت نفس الأسباب الكامنة وراء تزايد معدلات الجوعى على حالها.

٢/٢/١ - تزايد معدلات الإفقار:

يوجد ٢,٨ بليون شخص في عام ١٩٩٩ يعيشون على أقل من دولارين يوميا منهم ١,٢ بليون يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا وتعد منطقة جنوب أسيا هي أشد المناطق فقرا على الصعيد العالمي إذ يوجد بها ٤٩٠ مليون يعيشون على متوسط دخل يومي دولار واحد، يليهم مباشرة سكان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء والتي يعيش فيها ٣٠٠ مليون شخص في إطار متوسط الدخل السابق الإشارة إليه، يليهم في المرتبة الثالثة سكان منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ

(٨) د. جمال أبو المكارم، في د. عاطف كشك محررا، فقر البيئة وبيئة الفقر (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، ١٩٩٨، ص ١٧).

(٩) مستقبلنا المشترك، مرجع سابق، ص١٧٩

(١٠) مستقبلنا المشترك، مرجع سابق، ص١٧٩

(١١) المرجع السابق، صـ١٨٠.

(١٢) حالة الأغذية والزراعة، الفاو (روما: ٢٠٠١، ص١٥).

(١٣) الفاو https://ar.wikipedia.org/wiki

(١٤) مستقبلنا المشترك، مرجع سابق، صـ٤٢.

باستثناء الصين.[١٥]

٣/٢/١ - التوزيع اللامتساوي للموارد:

ذكر تقرير التنمية البشرية الصادر في عام ١٩٩٢ أن الدول الغنية كانت عام ١٩٦٠ أغنى بثلاثين مرة من الدول الأكثر فقرا، وفي التسعينات اتسعت هذه الهوة لتصل إلى ١٥٠ مرة وهي عملية غير قابلة للعكس[١٦]، كما أشار التقرير إلى زيادة حدة انعدام المساواة في الدخول على الصعيد العالمي حيث أشار إلى أن حصة الدخل التي يحصل عليها أغنى ١٪ من سكان العالم تعادل الحصة التي يحصل عليها أفقر نسبة ٥٧ ٪، وأغنى نسبة ١٠٪ من سكان الولايات المتحدة يعادل دخلها دخل أفقر ٤٣٪ من سكان العالم، أو بعبارة أخرى فإن دخل ٢٥ مليون أمريكي يعادل دخل ما يقرب من بليوني نسمة من سكان العالم، في حين يشير ذات التقرير إلى أن دخل نسبة أغنى ٥٪ من سكان العالم يعادل دخل نسبة أفقر ٥٪ من سكان العالم ١١٤ مرة، وزاد الأمر بحيث بات أكثر سوءا في عام ٢٠١٦ ليشير إلى أن ١٪ من سكان العالم الغني يملكون نصف الثروات حول العالم.[١٧]

٤/٢/١ - الإهدار البيئي:

هناك العديد من ملامح الإهدار البيئي بفعل سياسات اللامتساوي على الصعيد العالمي، فهناك ملايين من هكتارات الأرض تتحول إلى صحارى لا قيمة لها، وفي الوقت الذي يوجد فيه أكثر من عشرة مليون هكتار من الغابات تدمر سنويا نجد أن ما يزرع من الأشجار كل عام لا يزيد عن مليون هكتار أي بنسبة ١٠:١ بل إن هذه النسبة قد زادت في الوقت الحالي بنسبة ١:٢٠ [١٨] حيث يتوقع أن تقدر مساحة الأراضي التي يهددها التصحر إلى نقص معدلات الإنتاجية في العالم على النمو.

وتتمثل عمليات الإهدار في العديد من الأوجه من بينها على سبيل المثال لا الحصر ٣ ملايين هكتار من أراضي المراعي، إضافة إلى ١٧١٠ مليون هكتار من أراضي الزراعة المطرية، أيضا ٢٧ مليون هكتار من أراضي الزراعة المروية، هذا بالإضافة إلى الاستنزاف الجائر لمصايد الأسماك على الصعيد العالمي[١٩]، وذلك بفعل العديد من عوامل الإهدار البيئي منها الأمطار الحامضية التي تقتل الغابات والبحيرات وأيضا تزايد معدلات ثانى أكسيد الكربون في الجو، الأمر الذي يتسبب في الزيادة التدريجية للحرارة في العالم.

(١٥) تقرير التنمية البشرية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٢.

(١٦) تقرير التنمية البشرية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٢.

(١٧) التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية، المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية وجامعة سايكس البريطانية ومنظمة اليونسكو ٢٠١٦. http://www.unesco.org

(١٨) د. محمد عبد الفتاح القصاص في د. عاطف كشك محررا، مرجع سابق، ص٤٢.

(١٩) مستقبلنا المشترك، مرجع سابق، ص٢٧.

المحور الثاني
واقع الموارد البيئية على الصعيد الإقليمي

لا يعد احتكار الموارد الطبيعية واقعا عالميا فقط بل يمتد إلى تعميق جذوره في الواقع الإقليمي والمحلي بالمنطقة العربية حيث بات احتكار الموارد الطبيعية واحدا من أهم الملامح الأساسية في فرض نمط الإنتاج النيوليبرالي/الاحتكاري لصالح الشركات عابرة القوميات أو من خلال وكلاء إقليميين ومحليين لصالح تلك الشركات، وفي هذا الصدد وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد احتكارات خليجية للموارد الأرضية سواء للزراعة أو السكن بشراكة مع بيزنس مصري ، في سياق آخر نجد أن ٣٪ من كبار رأسمال الزراعي المصري يحتكرون ٣٧٪ من الأرض الزراعية بمصر، و٨٪ من النساء حائزات لـ٧٪ من الأرض الزراعية[٢٠]، هذا التوزيع اللامتساوي جاء في إطار إعادة هيكلة قطاع الزراعة في مصر بإصدار القانون ٩٦ لسنة ٩٢ الخاص بتحرير العلاقة الإيجارية في الأرض الزراعية بمصر.

حيث استهدف هذا القانون العمل على تركيز الملكية في محاولة لتشجيع الزراعة التجارية كبيرة الحجم، بدعوى تحقيق عوائد أو أرباح أعلى، ولكنها على الجانب الآخر أخرجت عددا كبيرا من المزارعين الصغار وهو ما حدث فعلا مع تطبيق القانون في أكتوبر ١٩٩٧ حيث أدى هذا التطبيق إلى حرمان ما يقرب من ٤٣١ ألف مستأجر[٢١] يعولون ما يقرب من ٢ مليون فرد في الريف المصري وذلك من خلال إخراجهم من الأرض، مما أدى إلى زيادة أعداد الفلاحين بلا أرض إلى ما يقرب من المليون فلاح.[٢٢]

وفى تونس يتم تفويت العديد من المساحات الزراعية لمستثمرين من بينها الأراضي الدولية التي كانت مساحتها ٨٢٨ ألف هكتار، جرى تفويت ٤٠٪ منها عام ١٩٧٠، وبالنسبة للـ٥٠٠ ألف هكتار المتبقية نجد أن هناك ٣٣٦ شركة ذات رأس مال تونسي أو تونسي مشترك مع أجانب تحوز على ٢٤٠ ألف هكتار، ولا تشغل سوى ١٢ ألف عامل زراعي.[٢٣] في السياق ذاته وكدلالة لتعميق الاحتكار ومزيد من التفاوت في الوصول للأراضي الزراعية نجد أن ١٪ من الحائزين لأكثر من مائة هكتار يحوزون ٢٢٪ من جملة الموارد الأرضية الزراعية، بينما نجد ٥٤٪ من المزارعين في تونس يحوزون على ١١٪ من جملة الحيازة الزراعية، وإذا ما نظرنا للنساء سنجد أن جملة الحائزات لأراضي زراعية لا تزيد عن ٩٪ يحوزون فقط على

(٢٠) التعداد الزراعي (القاهرة: وزارة الزراعة، ٢٠٠٩- ٢٠١٠).

(٢١) التعداد الزراعي (القاهرة: وزارة الزراعة، ١٩٨٩- ١٩٩٠).

(٢٢) التعداد الزراعي، ٢٠١٠، مرجع سابق.

(٢٣) عبد الله بن سعيد، صيرورة العملية الاقتصادية في القطاع الفلاحي من برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى اليوم، ورقة غير منشورة، الاتحاد التونسي للشغل، ٢٠١٥.

٤٪ من جملة الأراضي الزراعية.[٢٤]

وفى لبنان وإذا ما نظرنا إلى طبيعة التفاوتات في الوصول للأرض الزراعية وفقا لتعداد [٢٥]٢٠١٠، سنجد أن هناك ٦٨٪ من الحائزين تقل مساحات الحيازات الخاصة بهم عن ١٠ دونمات يستغلون ١٨٪ من إجمالي المساحة المنزرعة، على الجانب الآخر هناك ٢٦ ٪ من الحائزين تقل حيازتهم عن ٤٠ دونم وبما يمثل ٤١٪ من إجمالي المساحة المنزرعة، في حين هناك ٤ ٪ من الحائزين يستغلون حيازات تتراوح ما بين ٤٠ إلى ١٠٠ دونم تمثل ١٨٪ من المساحة الزراعية، بينما ٢ ٪ فقط من الحائزين تزيد مساحات حيازتهم عن ١٠٠ دونم وتمثل ٣٣٪ من إجمالي المساحة المنزرعة.[٢٦]

احتكار الأصول الوراثية:

بالنسبة لبذور الحاصلات الزراعية تشترك مصر وتونس ولبنان في احتكار شركات البذور العالمية لما يزيد عن ٧٠٪ من سوق بذور الحاصلات الزراعية في تلك البلدان مجتمعة، وبخاصة شركات مونسانتو وسينجنتا.... إلخ.

(٢٤) الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية (نتائج الاستقصاء حول المعطيات الهيكلية للمستغلات الفلاحية لعامي ١٩٩٥ و٢٠٠٥)

(٢٥) النتائج العامة للإحصاء الزراعي الشامل ٢٠١٠، وزارة الزراعة اللبنانية، منظمة الأغذية والزراعة.

(٢٦) المرجع السابق.

المحور الثالث
رؤى التعاطي مع قضية الموارد البيئية

١/٣ المدرسة التبادلية

تتباين وجهات النظر الاقتصادية التي تحاول قياس القيمة الاقتصادية للموارد البيئية، حيث تذهب بعض المدارس الاقتصادية إلى ضرورة وضع سعر أو ثمن لتلك الموارد وأن هذا الأمر لن يتأتى إلا من خلال استخدام القيمة التبادلية لتلك الموارد، والتي تقوم على استخدام مبدأ التسليع أو التسعير وطرحها في الأسواق للتبادل، ومن ثم يجرى حساب التكلفة البيئية على أساس المنهج المعروف لحساب التكلفة/العائد وتحديد القيمة التبادلية التي هي تساوي القيمة السوقية وذلك للوصول لثمن عادل، وفي هذا الصدد يجرى اقتراح طرح موارد الأرض في السوق أو المزاد مثال مصايد الأسماك، حقوق التلويث... إلخ.[٢٧]

نقد القيمة التبادلية للموارد البيئية:

تشير «جانيت إبراموفيتز» إلى القول إن الطبيعة لها قيم اقتصادية مختلفة بالنسبة للناس الذين يعيشون في أزمنة وأماكن مختلفة حيث يمكن لطرق الحساب المختلفة أن تنتج قيما مختلفة لنفس السلع، لأننا ببساطة لا نمتلك

(٢٧) سمير أمين، ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية (القاهرة: دار عين، ٢٠١١) صـ١١٢، ١١٣.

طريقة مقبولة للتعبير عن القيم الخاصة بالموارد البيئية.[٢٨]

وهناك العديد من الأمثلة التي يتم الإشارة إليها في هذا الصدد مثال الغابة التي قد يرى البعض أنها لا تحقق لنا قيمة اقتصادية كبيرة على الرغم من المنافع التي تنتجها لبقاء الإنسان وكافة الكائنات الحية الأخرى حيث توفر الموطن الطبيعى للحشرات الملقحة وتعمل كمستودع للمواد الصيدلانية المنقذة للحياة المحتملة، كما تعمل على التحكم في الفيضانات وصد الرياح وحفظ التربة من التآكل وبقائها على حالة من الخصوبة اللازمة لإنتاج الغذاء، بالإضافة إلى ما تحتويه من شبكة واسعة للنظم البيئية اللازمة لحفظ التوازن البيئي من التدهور أو الانهيار فأوراقها تقوم بعملية التخليق الضوئي اللازمة لإنتاج الأكسجين وامتصاص ثاني أكسيد الكربون بالإضافة إلى ما تقوم به من منع المزيد من احترار الأرض، وبالتالي إذا ما قمنا بإحصاء تلك المنافع فسوف نجدها لا تقدر بثمن بينما يراها الاقتصادي الذي يحاول أن يضع قيمة تبادلية لتلك الغابة سوف يجدها محدودة القيمة بل قد لا تساوي شيئا من وجهة نظره إلا إذا تم اقتلاع تلك الغابة ومبادلة أخشابها في الأسواق وما يمكن أن تستخدمه تربة تلك الغابة في إنتاج بعض المحاصيل، أو تحويل تلك الأرض إلى مزارع سمكية أو عقارات سكنية.

وهناك العديد من الأمثلة في هذا الشأن التي تعبر عن مفارقة اقتصادية حيث قامت «بنجلاديش» في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي بفتح أسواق لبيع سيقان الضفادع بكميات كبيرة الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد الحشرات الضارة التي كانت تتغذى عليها الضفادع ومن ثم زادت واردات المبيدات الحشرية بنسبة ٢٥ ٪، وبحلول علم ١٩٨٩ أنفقت «بنجلاديش» على المبيدات الحشرية ٣٠ مليون دولار أمريكى وهو يمثل ثلاثة أضعاف ما كانت تكسبه من تصدير سيقان الضفادع، وعندما أوقفوا تلك التجارة عادت الضفادع إلى أعدادها الطبيعية وانخفضت بالتالى فاتورة المبيدات الحشرية كثيرًا.[٢٩]

فى السياق ذاته هناك العديد من الأمثلة التي يمكن أن ترد في هذا الشأن منها ما يتم الترويج له حول الزراعة الأحادية باعتبارها تحقق وفرات اقتصادية من حيث الإنتاجية والمدخولات النقدية بالنسبة للكثير من المزارعين بديلا عن الزراعات التعددية أو المتنوعة، ففي الصين على سبيل المثال وبين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠ فقدت الصين ٩٠٪ من أصولها الوراثية وأنواعها المختلفة من القمح، كما فقدت إندونيسيا ١٥٠٠ نوع محلي من الأرز في السنوات العشرين الأخيرة،[٣٠] في السياق ذاته كانت الولايات المتحدة التي اعتمدت الزراعات الأحادية قد أدت إلى العديد من التداعيات والكثير من الأضرار التي لحقت بالمزارعين الأمريكيين

(٢٨) ليزا هـ. نيوتن، نحو شركات خضراء (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٠٦) صـ ١٨٩.

(٢٩) ليزا هـ.نيوتن، مرجع سابق صـ١٩٢

(٣٠) ليزا هـ.نيوتن، مرجع سابق، صـ١٩٣.

وبخصوبة التربة إلى درجة بلغت حد المأساة الإنسانية التي عبر عنها الروائي الأمريكي «جون شتاينيك» ضمن روايته الخالدة « عناقيد الغضب»[٣١] فى عشرينيات القرن الماضي.

٢/٣ - القيمة الانتفاعية للموارد البيئية:

تقوم هذه المدرسة الاقتصادية على ضرورة التمييز بين القيمة والثروة عند النظر إلى الموارد البيئية، وذلك لأن استخدام منطق السوق كأساس لقياس الموارد الاقتصادية يدمر الأساس الطبيعي الذي تقوم عليه الثروة بوصفه مفهوما مختلفا عن مفهوم القيمة.

موطئ القدم البيئي:

فى عام ١٩٩٤ ظهر مفهوم جديد أطلق عليه البصمة الإيكولوجية وذلك ضمن كتاب الكنديين «وليم ريز، وماتيس واكرناجل» وقد عرفا البصمة الإيكولوجية للبشرية بالمساحة التقديرية من البر والبحر اللازمة بيولوجيا لبقاء الإنسان بصورة مستدامة وقد استخدمت تلك البصمة لقياس التدمير البيئي أطلق عليه «موطئ القدم البيئي» ضمن كتاب «ريز وماتيس»، ولم يكتفيا بوضع هذا المفهوم ولكنهما وضعا نظاما لقياس ذلك المفهوم بوحدات الهكتارات الكوكبية التي تقارن قدرة المجتمعات/البلدان الحيوية (أي قدرتها على إنتاج وإعادة إنتاج الحياة على الكوكب) باستهلاك تلك الجماعات/البلدان للموارد المتاحة لها من خلال تلك القدرة الحيوية، وقد توصل المؤلفان إلى أن القدرة الحيوية للكوكب تعادل ٢,١ هكتار كوكبي للفرد الواحد، أي أن المجموع الذي يقابل ٦,٣ مليار فرد يعيشون في منتصف التسعينيات على سطح الأرض هو ١٣,٢ مليار هكتار كوكبي، ولكنه تبين أن متوسط استهلاك الموارد العالمية قد بلغ في منتصف تسعينيات القرن الماضى ٢,٧ هكتار كوكبي للفرد وهذا المتوسط يخفي حقيقة التباين بين البلدان المختلفة حيث يشير إلى أن متوسط استهلاك الفرد في البلدان المتقدمة يساوي أربعة أضعاف المتوسط العالمي.[٣٢]

ووفقا لهذا القياس تم احتساب التفاوت بين بصمات الشعوب للمقارنة فيما بينها من حيث موطئ القدم البيئى حيث وجد أن استهلاك الفرد الواحد من سكان بلدان الشمال يزيد بثمانية أضعاف استهلاك الفرد في بلدان الجنوب، فالبصمة الإيكولوجية للأمريكي تصل زهاء ١٢ هكتارا، والفرنسي ٨ هكتارات، وتنخفض إلى هكتارين بالنسبة للأسيوى وإلى هكتار ونصف بالنسبة لسكان أفريقيا.[٣٣]

(٣١) جون شتاينبك، عناقيد الغضب (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٥).

(٣٢) سمير أمين، مرجع سابق، صـ١٠٨،١٠٩.

(٣٣) حبيب معلوف، مرجع سابق، صـ٥٤.

المحور الرابع
مداخل الوصول للموارد البيئية

١/٤ - التنوع في مقابل الأحادية البيولوجية:

يشير العديد من العلماء إلى الأهمية الكبرى للتنوع الحيوي باعتباره الركيزة الأساسية في مقابل فكرة التوازن البيئي التي ركزت عليها الكثير من الأدبيات البيئية باعتبارها مفتاح الحياة على ظهر الأرض، إلا أن التعمق أكثر في علم الإيكولوجيا يبين أن الكلمة المفتاح التي يفترض الارتكاز إليها هي «التنوع» باعتباره المدخل إلى التوازن البيئي، وباعتبار التنوع هو التعددية بمعنى تعدد التفسيرات ووجود أكثر من تعليل لفهم أي ظاهرة بيولوجية أو إيكولوجية في الطبيعة، وتشير بعض الكتابات البيئية إلى أن الخلاصة الأساسية التي يجمع عليها علماء البيولوجيا والإيكولوجيا هي أن غنى الطبيعة وسر ديمومتها هو في تنوعها، ويشير عالم البيولوجيا المعاصر «ارنست مايـر» إلى أن التعددية والاحتمالية وليس الحتمية هي الفلسفة المناسبة لعلوم مثل الإيكولوجي والبيولوجي.[٣٤] هذا بالإضافة إلى العديد من الجوانب الهامة للتنوع الحيوي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

كل نوع من الكائنات الحية مورد محتمل لشيء نافع للإنسان إذ أن كل نوع يبدو اليوم عاطلا عن النفع اليوم يمكن أن يتم اكتشاف أهميتها في المستقبل على سبيل المثال وجود أنواع كثيرة من العفن وغيره من الكائنات الدقيقة لم يكن معروف أهميتها في الماضي ولكنها تحولت بعد ذلك إلى مصادر للثروة.[٣٥]

قد يعد غياب أحد هذه الكائنات الحية قد يكون سببا في تعرض تلك المنظمة البيئية إلى التدهور مثال غياب نوع من بكتريا التربة يقلل من خصوبتها ومن ثم إحداث ضرر على حياة النبات جميعا، كما أن غياب نوع من الفراشات يمنع استكمال انتقال حبوب اللقاح التي بدونها لا تستكمل عمليات التلقيح والإخصاب، كما أن غياب بعض ديدان الأرض يحرم التربة من التقليب والتهوية التي تحافظ على صفاتها.[٣٦]

إن أي اختلال في قانون التنوع الحيوي يؤدي إلى عواقب وخيمة تتجسد في العديد من الاختلالات الطبيعية، ومن ثم فإن فرض المزيد من صور وأشكال القرصنة الحيوية على مصادر إعادة إنتاج الحياة المتمثلة يتناقض كليا مع قانون التنوع.

٢/٤- السيادة الغذائية في مقابل الأمن الغذائي:

يعد مفهوم السيادة الغذائية من أكثر المفاهيم إثارة للجدل على الصعيد الدولي

(٣٤) حبيب معلوف، إلى الوراء في نقد اتجاهات التقدم (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٠) صـ٤٠ و٤١.

(٣٥) دكتور محمد عبد الفتاح القصاص، الإنسان والبيئة والتنمية (القاهرة: دار المعارف،٢٠٠٠) صـ٦٢.

(٣٦) دكتور محمد عبد الفتاح القصاص مرجع سابق، صـ٦٢.

نظرا لما ينطوي عليه من معايير تتعلق بالوصول للغذاء إنتاجا واستهلاكا.

حتى الآن لا تريد منظمة الفاو وهي المنظمة الأممية الدولية للزراعة والغذاء الاعتراف بمفهوم السيادة الغذائية وتكتفي بمفهوم الأمن الغذائي الذي يركز على الجانب الكمي للمحاصيل الغذائية والعمل على سد الفجوة الغذائية من خلال استحداث العديد من التقنيات الحديثة مثال الهندسة الوراثية في زيادة عائد الإنتاجية مقاسا على وحدة الأرض بغض النظر عن الاعتبارات البيئية المتعلقة باستدامة التربة الزراعية من عدمه، ومن ثم يعد الاستثمار الزراعي القائم على زيادة معدلات الإنتاجية هدفا في حد ذاته.

على الجانب الآخر تنطوي السيادة الغذائية على العديد من القيم المعيارية منها دمج العناصر المتعلقة بإنتاج الغذاء في إطار مشترك بداية من الموارد الأرضية والمائية، مرورا بالمدخلات الزراعية انتهاء بحقوق الفلاحين والمزارعين في الوصول الحر لتلك الموارد، في الوقت الذي يتم النظر فيه للعملية الزراعية اللازمة لإنتاج الغذاء في ارتباط وثيق بحقوق المزارعين وبخاصة فقراء وصغار المزارعين منهم وفي القلب منهم أيضا حقوق النساء العاملات في الزراعة، وذلك في إطار منظومة بيئية تقوم على الاستدامة البيئية وقوامها الأساسي التنوع الحيوي الذي يضمن حق الناس في إعادة إنتاج سبل الحياة وسبل العيش بعيدا عن أى عوامل احتكارية سواء من قبل الأفراد أو الشركات.

٣/٤- الانتفاع في مقابل الملك الخاص:

يعد تأكيد حق الانتفاع أحد أهم المداخل في الوصول للموارد البيئية من أرض، مياه، وأصول وراثية وهو أحد الشروط الأساسية في بناء بدائل الاقتصاد النيوليبرالي، حيث يعد حق الانتفاع نموذجا مغايرا للملكية الخاصة في إدارة الموارد البيئية.

ويعتبر حق الانتفاع أحد الحقوق التي ترد على الموارد الطبيعية من أرض ومياه، فعلى سبيل المثال بالنسبة للأرض الزراعية يمكن توريث حقوق الانتفاع حتى في أبناء العائلة الواحدة طالما كانت مهنته الأساسية الزراعة والفلاحة، نفس الحال بالنسبة للصيد بحيث تنتقل حقوق الصيد سواء ما يتعلق برخصة الصيد إلى الأبناء لمن هم مهنتهم الزراعة.

٤/٤- الأسواق التشاركية مقابل الأسواق التبادلية في الوصول للمدخلات الاقتصادية

إن تسليع الموارد الطبيعية هو أحد الركائز الأساسية لنمط الإنتاج الليبرالي باعتبار أن قيم المورد تقاس بما ينطوي عليه من ثمن في إطار الأسواق التبادلية، ومن جانبنا نرى أن وضع الموارد الطبيعية ضمن نظرية الثمن في الأسواق التبادلية ومن ثم تسليع تلك الموارد هو أحد السبل التي تؤدي إلى دمار تلك الموارد، وانتفاء استدامتها، حيث أن المعضلة الأساسية لإدارة الموارد الطبيعية تكمن في كيفية

تعظيم الفوائد الناجمة عن استعمال تلك الموارد لإشباع الحاجات الأساسية للسكان على الأرض، ويعتقد أصحاب المدرسة التبادلية كما أشرنا في ثنايا تلك الدراسة أن تسليع تلك الموارد يساعد على حل مشكلة الفجوة الغذائية الناجمة عن إدارة الموارد الطبيعية، بينما إعمال حقوق الانتفاع في الإدارة الاقتصادية للموارد الطبيعية ولا شك أن حقوق الانتفاع سوف تعمل على تجاوز الأسواق التبادلية للأرض والإبقاء عليها كقيمة استعماليه وليس سلعة قائمة على التداول، ومن ثم أيضا تجاوز كافة أشكال المضاربة التي تأتى من تداول الأرض كسلعة في الأسواق التبادلية، ومن ثم المساهمة في خفض معدلات التضخم في التعامل مع الأرض كقيمة استعمالية وانعكاس ذلك على أسواق السلع والمنتجات الزراعية.

٥/٤- الموارد المفتوحة في مقابل القرصنة الحيوية:

إن تجاوز معضلة الفجوة الغذائية وإشباع الحاجات الأساسية للسكان إنما يكمن في جعل الموارد الطبيعية مفتوحة المصدر لكل المنتجين والمستهلكين، فالصياد له الحق في الولوج لماء الأنهار والبحار، والفلاحون لهم الحق في الوصول للأرض وذلك في مقابل كل أشكال القرصنة الحيوية سواء أكانت في الاستيلاء على الأرض أو المسطحات المائية أو كافة الأصول الوراثية، لأن صون تلك الموارد وتنميتها وتطويرها إنما يتم في إطار مساهمة جميع المنتجين، فالفلاحون هم من حافظ على البذور وعملوا على تنميتها ومبادلتها فيما بينهم سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، فلم تكن هناك حواجز في تبادل البذور والإكثار منها بين الفلاحين والمزارعين جميعا، ومن ثم حافظوا على تلك البذور بل وزادت أعدادها تنوعا، وفي هذا الصدد تشير العديد من الدراسات أن التطور التكنولوجي يكون أكثر فعالية في ظل الموارد المفتوحة حيث الأمر متاح لمساهمة الجميع في عملية التطوير وبوتيرة أسرع مقارنة بفرض براءات الاختراع على كل مصادر إعادة إنتاج الحياة من أرض وأصول نباتية وحيوانية، وهو الأمر الذي يقضي في المدى البعيد على صور التنوع الحيوي ومن ثم الإخلال بنظام التوازن الإيكولوجي الناظم لدورة الحياة على كوكب الأرض.

٦/٤- إدارة مؤسسية جماعية تشاركية ديمقراطية للموارد البيئية:

تعد التعاونيات القائمة على الإرادة الحرة والديمقراطية التشاركية اللبنة الأساسية في بناء نمط الإنتاج الصغير، ومدخلا لتعميق أسواق الاقتصاد التضامني التشاركي الذي يعظم من المبادلات السلعية وبخاصة أسواق المدخلات المعتمدة على الموارد الطبيعية من أرض، مياه، بذور، وأيضا خلق أسواق تضامنية استهلاكية ومن ثم تتكامل دوائر الإنتاج مع الاستهلاك في ظل أسواق تضامنية بديلا عن الأسواق التبادلية التي تعيد إنتاج الفقر.

تلعب التعاونيات دورا في تراكم الخبرة والمعرفة لأعضائها فيما يتعلق بتبادل الخبرات والمهارات والمعارف التقليدية في إطار الملك العام والمفتوح بديلا عن فرض أي شكل من أشكال القرصنة الحيوية والاحتكارية في آن واحد.

كما أن البناء التعاوني المفتوح يعد أداة أساسية في التمكين الاقتصادي لأعضاء التعاونية من جهة ولجمهور المنتجين والمستهلين ضمن أسواق الاقتصاد التضامني التشاركي، وأداة أساسية لتجاوز الأسواق التبادلية القائمة على إعادة إنتاج الاستقطاب والاستلاب الاقتصادي وإعادة كل أشكال وصور التفاوت سواء في الوصول للموارد أو الفرص الاقتصادية.

الخاتمة وخلاصة

«وصول الناس للموارد» تلك هي المقولة التي يجب أن نعطيها أولوية وأهمية كبيرة إذا كنا نهدف الى تنمية الموارد البشرية التي يعد الارتقاء بها ضرورة وحجر الزاوية في وقف نزيف الإهدار البيئي على الصعيد المحلي والعالمي.

ولكن وصول الناس للموارد يستتبعه بالضرورة إلغاء أي أثر احتكاري لأي أفراد أو جماعات على الموارد المتاحة.

فالأرض والبحار والأنهار والشواطئ. والأصول الوراثية نباتية وحيوانية، ملك عام للناس وليس من حق أحد حتى ولو كان ذلك بقانون جائر أن يستأثر بهذه الموارد وأن يحرم الغالبية منها لأن هذا مؤداه مزيد من الإهدار والتجريف البيئي، ولكن كيف يتحقق ذلك؟ لا شك أن العرض السابق من دراستنا يعطي أمثلة دالة على ذلك، حيث أن الاحتكار يعني استهداف المزيد من الربح ومن ثم مزيد من اللامتساوي، وبالتالي مزيد من انعدام التكافؤ في فرص الوصول للموارد، والإخلال بالحدود الدنيا لمقتضيات العدالة التي تعد أحد الركائز الأساسية للاستدامة التنموية وتواصلها، والتي يعتبر العدل الاجتماعي جوهرها وأن الوصول لتلك العدالة إنما يتحقق من خلال خلق الفرص المتكافئة النساء والرجال وذلك من خلال مشاركة إيجابية وفعالة وفي إطار من التساوي في إدارة الموارد المتاحة، والمشاركة في وضع البرامج الملائمة لتنمية تلك الموارد، والبحث عن الأطر اللازمة لتنفيذ تلك البرامج، ومما لا شك فيه فإن ضعف هذه المشاركة أو غيابها يعنى المزيد من التمايز واللاتساوي في استخدام المورد والحصول عليه.

فحياتنا ما هي إلا مجموعة من الموارد، فالبشر مورد، والطبيعة مورد، وكما يذهب الدكتور عبد الفتاح القصاص أن تعظيم الاستفادة من هذه الموارد إنما يتحقق من خلال تعظيم القدرات البشرية التي يلعب التعليم والتدريب دورا أساسيا في تحويل الأفراد إلى موارد للمجتمع لا كي تصبح على نحو ما هو كائن في كثير من المجتمعات النامية أعباء على المجتمع ومن ثم أعباء على استخدام المورد، ولا يتم ذلك إلا من خلال مؤسسات شعبية تعاونية تعتمد الإدارة الذاتية والتشاركية في تسيير عملها باعتباره المدخل للتمكين من إدارة مستدامة للموارد، والأمر ليس قاصرا على

التعليم واكتساب المعرفة فقط بل يمتد إلى مشاركة الناس في اتخاذ القرار وذلك من خلال حق الناس في بناء مؤسساتهم ومنظماتهم التي تدافع عن حقهم في إدارة شؤون حياتهم الخاصة والعامة بما يضمن لهم الحق في إدارة مجتمعهم الذي هو أثمن مورد وذلك من خلال العمل الإرادي الحر الذي لا تعوقه أي احتكارات سواء أكانت سياسية أو اقتصادية واجتماعية.

فى ضوء ما سبق يتضح أن حق الناس في الوصول للمورد والوقوف في وجه أي احتكارات، يعد شرطا ضروريا لتلبية الحاجات الإنسانية وإشباعها بما يحول دون مزيد من الفقر ودون مزيد من الإهدار البيئي.

مراجع الدراسة

١. بول باران وسويزي، رأس المال الاحتكاري، ترجمة حسين فهمي مصطفى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.

٢. جون شتاينبك، عناقيد الغضب، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٥.

٣. د. جمال أبو المكارم، في د. عاطف كشك محررا، فقر البيئة وبيئة الفقر، القاهرة، دار الأحمدي للنشر، ١٩٩٨.

٤. حبيب معلوف، إلى الوراء في نقد اتجاهات التقدم، بيروت، دار الفارابي، ٢٠١٠.

٥. د. رشدي سعيد، نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٣.

٦. دكتور رمزي زكي، خرافة المالتوسية، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٨٣.

٧. - سمير أمين، ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية، القاهرة، دار عين، ٢٠١١.

٨. عبد الله بن سعيد، صيرورة العملية الاقتصادية في القطاع الفلاحي من برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى اليوم، ورقة

غير منشورة، الاتحاد التونسي للشغل، ٢٠١٥.

٩. دكتور محمد عبد الفتاح القصاص، الإنسان والبيئة والتنمية، القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠٠.

١٠. ليزا هـ نيوتن، نحو شركات خضراء، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٠٦.

١١. مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٤٢، الكويت، ١٩٨٩

١٢. عدالة في عالم هش، مؤسسة هينرخ بل، مذكرة مقدمة للقمة العالمية حول التنمية المستدامة بجوهانسبرج ٢٠٠٢.

١٣. التعداد الزراعي، القاهرة، وزارة الزراعة، ٢٠٠٩-٢٠١٠.

١٤. التعداد الزراعي، القاهرة، وزارة الزراعة، ١٩٨٩-١٩٩٠.

١٥. الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية، نتائج الاستقصاء حول المعطيات الهيكلية للمستغلات الفلاحية لعامي ١٩٩٥ و٢٠٠٥.

١٦. النتائج العامة للإحصاء الزراعي الشامل ٢٠١٠، وزارة الزراعة اللبنانية، منظمة الأغذية والزراعة.

١٧. تقرير التنمية البشرية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٢.

١٨. تقرير التنمية البشرية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٢.

١٩. تقرير حالة الأغذية والزراعة، الفاو، روما، ٢٠٠١.

20. GRAIN, ODDO Securities, ETC Group, 2012.

21. Grain ODDO Securities, ETC Group, 2012.

7. Samir Amin, The Egyptian Revolution and Its Relationship to the Global Crisis, Cairo, Dar Ain, 2011.

8. Abdullah bin Said, The Process of the Economic Process in the Agricultural Sector from the Economic Reform Program to the Present, unpublished paper, Tunisian Labor Union, 2015.

9. Dr. Mohamed Abdel-Fattah Al-Qassas, Human, Environment and Development, Cairo, Dar Al Ma'arif, 2000.

10. Lisa H. Newton, Towards Green Companies, Kuwait, Knowledge World Series, 2006.

11. Our Common Future, translated by Mohammed Kamel Aref, World of Knowledge Series, No. 142, Kuwait, 1989

12. Justice in a Fragile World, Heinrich Bell Foundation, Memorandum to the World Summit on Sustainable Development, Johannesburg, 2002.

13. Agricultural Census, Cairo, Ministry of Agriculture, 2009-2010.

14. Agricultural Census, Cairo, Ministry of Agriculture, 1989-1990.

15. General Directorate of Agricultural Studies and Development, Results of the survey on the structural data of agricultural workers for 1995 and 2005.

16. General results of the Comprehensive Agricultural Statistics 2010, Lebanese Ministry of Agriculture, FAO.

17. Human Development Report, United Nations Development Program, 2002.

18. Human Development Report, United Nations Development Program, 1992.

19. State of Food and Agriculture, FAO, Rome, 2001.

20. GRAIN, ODDO Securities, ETC Group, 2012.

21. Grain ODDO Securities, ETC Group, 2012.

Life is simply comprised of resources, for people are a resource and so is nature and both are to be utilized fairly in order to respond to the demands of the community without encroaching upon these resources. If people are not educated and trained well enough to become as valuable as natural resources, they will turn into a burden on the community as is the case in a number of developing countries, hence the necessity of developing both natural and human resources simultaneously.

List of References:

1. Paul Baran and Suizi, Monopolistic Capital, translated by Hussein Fahmy Mustafa, Cairo, Egyptian General Authority for Composition and Publishing, 1970.
2. John Steinbeck, Grapes of Wrath, Cairo, General Book Authority, 2005.
3. Dr. Jamal Abu al-Makarem, in d. Atef Keshk Editor, Poverty of the Environment and Poverty Environment, Cairo, Dar Al-Ahmadi Publishing, 1998.
4. Habib Maalouf, Back in Criticism of Progress Trends, Beirut, Dar Al-Farabi, 2010.
5. Dr. Roushdy Said, River Nile, its growth and use of water in the past and future, Cairo: Dar Al-Hilal, 1993.
6. Dr. Ramzi Zaky, Myth of Maltese, Kuwait, World of Knowledge Series, No. 83.

ment of natural resources and for exchanging this experience with members of other cooperatives working the same field. Cooperatives are also an important tool for economic empowerment whether for their members or for producers and consumers as all become active players in the participatory markets from which monopolizing policies that bring about impoverishment and deprivation are excluded. This management model hinders the reproduction of all forms of inequality in access to natural resources and which have an extremely negative effect on both the resources and the people that rely on them.

Conclusion:

Access to natural resources necessitates a number of measures, the most important of which is stopping monopolizing practices by individuals or companies. Land, seas, rivers, and gene asset of animals and plants are by definition communal property and cannot be controlled by a minority that deprives the majority of access and even if there are laws that allow that then they are unjust ones that need to be modified. Striving for fair access to natural resources is a battle between a camp that prioritizes profit while turning a blind eye to environmental and human repercussions and another that aims at achieving sustainable development and protecting the interests of people whose life depends on these resources which the first camp treats as a commodity.

Replacing monopoly with a participatory model is an integral part towards achieving equality in access to natural resources. Such model should be applied throughout the different phases of the process in which natural sources are utilized starting from the use of land and water through cultivating crops and exchanging seeds to establishing a market in which both producers and consumers are granted their full rights. This is to be done with special emphasis on the rights of small farmers and women, who are usually marginalized under the monopolizing system. Cooperatives play a major role in this model since it is through them that natural resources are managed communally and expertise is exchanged in a manner that benefits members, producers, and consumers alike.

damage natural resources and render their sustainability selective since it will turn these resources into a commodity that is subjected to market fluctuations, which will undoubtedly have a negative impact on both productivity and the people who depend of these resources for their livelihood. That is why adopting a participatory approach based on communal benefiting of natural resources is what preserves the real value of these resources and renders this value useful to all those linked to the resources in addition of course to moving beyond the commodification of natural resources.

4/5 Open resources versus biological piracy:

Bridging the food gap will only be possible through making natural resources accessible for both producers and consumers. This means that fishermen should have access to river and sea water and farmers should have access to land, which necessitates facing different forms of piracy as manifested in the usurpation of arable land, fishing water, or plant gene assets. In the past, farmers exchanged seeds freely, which allowed them to preserve the available species and come up with new ones, which contributed to the concept of diversity. In fact, many studies note that technological advancement is more effective under open access to resources since all parties are given the chance to take part in the progress, which naturally happens much faster in this case. This stands in stark contrast to imposing patents on all renewal sources whether land, plants, or animals, which undermines biological diversity, hence jeopardizes the ecological balance.

4/6 Participatory management of natural resources:

Cooperatives based on free and participatory management constitute the basic foundation for establishing the small production model and for starting a solidarity economy that depends on the communal use of natural resource and the creation of participatory markets so that production and consumption are integrated. Communal ownership and common use of natural resources in the absence of monopolizing practices allow members of cooperatives to acquire the necessary experience for the manage-

maintain a healthy soil[36].

4/2 Food sovereignty versus food security:

The concept of food sovereignty is one of the most controversial on the global level owing to how associated it is with access to food security both in terms of production and consumption. Until now, the Food and Agriculture Organization (FAO) does not recognize the concept of food sovereignty and only deals with food security, which focuses on the quantitative dimension of food crops and works on bridging the food gap through a number of modern technologies such as genetic engineering which increases production in a given piece of land regardless of environmental repercussions and the impact on the soil. Food security, therefore, renders agricultural investment based on increased productivity an aim in itself.

On the other hand, food sovereignty involves a set of criteria that include merging the different components which constitute the process of producing food within a participatory framework. Such framework encompasses the farmers' equal access to land and water resources and ties the farming process with the rights of those involved in it especially small farmers and women as well as making the cultivation of land a means of providing for the people whose lives are linked with in a sustainable manner and protecting this land from the monopoly of corporations and investors.

4/3 Usufruct versus private property:

Usufruct is one of the most important means of accessing natural resources and among the basic foundations of an alternative economy. Usufruct can apply to natural resources such as land and water and can be bequeathed to members of the family that work in farming. The same can apply to fishing rights.

4/4 Participatory markets versus exchange markets:

Pricing natural resources is one of the main foundations of neoliberal production since the value of these resources is measured based on how much money they can get in exchange markets. However, such approach can, in fact,

(36) Ibid, p.62

the global average[32]. Based on this measurement, the gap between the prints of different countries were compared to find out that the consumption of each individual in northern countries is eight times that of the south. The ecological print of an American citizen amounts to 12 Earths and a French citizen 8 while it drops to two in Asia and half in Africa[33].

Fourth: Access to natural resources:

4/1 Diversity versus monoculture:

The majority of biologists and ecological scientists underline the benefits of diversity as the basic source of ecological balance and stress that the wealth of nature and the sustainability of life in it is mainly attributed to its diversity. Contemporary evolutionary biologist Ernst Mayr argues that mathematics and determinism are not the proper approaches to sciences like biology and ecology and that they are to be replaced by dynamic methodologies that focus on diversity and natural selection [34].

In addition, biological diversity has numerous benefit, including for example the following:

- Every living creature has a potential benefit for human beings even if this benefit is not known in the present. This was demonstrated in the discovery of the benefits of several types of fungus and different minute organisms that later turns into important natural resources[35].

- The absence of any living creature can jeopardize the ecological system. For example, the absence of soil bacteria affects fertility, hence having a negative impact on crops, the absence of certain types of butterflies hinders the transfer of pollen grains, hence interrupting the pollination process, and the absence of some earth worms affects the aeration and tilling of the soil, both extremely necessary for facilitating plant growth and to

(32) Samir Amin. Op. Cit.: pp. 108-109.

(33) Habib Maalouf. Moving Backwards: A Critique of Progressive Trends [Arabic]. Beirut: Bar al-Farabi, 2010: p.54.

(34) Habib Maalouf. Op. Cit.: pp. 40-41.

(35) Atef Kishk, ed. Op. Cit.: p. 62

dropped remarkably[29].

In the same context, many promote monoculture, or growing a single crop in particular land, which they argue is much more profitable and productive than crop rotation or sequence, also called polyculture. However, in 1949 and 1950 China lost 90% of its plant gene assets and different types of wheat and in the past 20 years Indonesia lost 1,500 local types of rice as a result of following that model [30]. The adoption of monoculture in the United States in 1920s led to tragic consequences that were reflected on both farmers and the land. This was expressed in John Steinbeck's famous novel *Grapes of Wrath*.[31]

3/2 Usufructuary value of natural resources:

This school is founded on the necessity of distinguishing between value and wealth when evaluating natural resources since using the market for measuring the value of these resources undermines the natural basis of their wealth, a concept that is totally different from that of value.

Environmental footprint:

In 1994, a new concept called the "ecological footprint" was coined by Canadian researchers Mathis Wackernagel and William Rees. The ecological footprint is defined as the area of land and sea biologically required for the sustainable survival of human beings. This footprint was used to measure environmental damage, called "environmental footprint." Wackernagel and Rees also developed a system of measurement that compares the consumption of communities/countries to their ability at renewal. They reached the conclusion that the vital ability of the planet equals 2.1 planet Earths per person, which meant that in the mid-1990s 13.2 planet Earths were available for 6.3 billion people. However, average consumption during the same period was estimated at 2.7 planet Earths with a major discrepancy between developed and developing countries with the former consuming four times

(29) Lisa H. Newton. Op. Cit. p.192

(30) Lisa H. Newton. Op. Cit. p.193

(31) John Steinbeck. Grapes of Wrath, 1939.

resources are to be made available in exchange markets then calculating their price based on their value in the market in order to reach a fair price. This means that land resources, fisheries, and pollution rights among others can be offered in the market or in auctions[27].

Janet N. Abramovitz criticizes this approach by arguing that the value of natural resources differs from one place to another and depending on the people that are in direct contact with these resources. This, she adds, would eventually lead to having different values for the same item[28]. Forests, for example, can be seen to have little economic value even though they are of extreme importance to the ecosystem and to human beings since they constitute the natural habitat of insect pollinators and serve as a reservoir of pharmaceutical materials that protect potential life. Added to this is their role in controlling floods and winds, protecting the soil from erosion and increasing its fertility, maintaining the ecological balance through the photosynthesis process that produces oxygen and absorbs carbon dioxide, and slowing down global warning. Such benefits are technically priceless and their value cannot be calculated according to standard economic rules, hence the difficulty in determining the price of forests through the tradability approach. The only way to determine the price of forests through traditional means is to uproot the trees and sell their wood or construct fisheries or residential units on the land, which again is not possible.

Several examples from across the world reflect how tricky it is to deal with natural resources commercially. In the 1970s and 1980s, Bangladesh opened large markets for selling frogs legs, which led to a remarkable increase in the number of insects frogs used to feed on. This, in turn, led to a 25% increase in insecticide imports so that by 1989 Bangladesh had spent on 30 million dollars on insecticides, which was three times the amount it earned from exporting frogs legs. When the frogs' legs market closed, frogs went back to their natural numbers and the money spent on insecticides

(27) Samir Amin. Egypt's Revolution and the Global Crisis [Arabic]. Cairo: Dar Ain, 2011: pp. 112-13.

(28) Lisa H. Newton. Business Ethics and the Natural Environment, 2005, p. 189.

lands are given to investors. In 1970, 40% of state-owned land, originally estimated at 828,000 hectares, was given away. Meanwhile, 336 companies with national or joint capital control 240,000 hectares of the remaining 500,000 and those companies only employ 12,000 farmers [23]. Another aspect of unequal access to arable land is manifested in the fact that 1% of the owners of more than 100 hectares control 22% of the total land resources while 54% of farmers in Tunisia cultivate 11% of arable land. As for women, the percentage of owners does not exceed 9% who cultivate only 4% of the total arable land[24].

In Lebanon, according to 2010 census[25], 68% of farmers cultivate 18% of the total arable land and their lands do not exceed 10 Dunams each while 26% cultivate 41% of the total land and their lands do not exceed 40 Dunams each. On the other hand, 4% cultivate 18% of arable and their lands are estimated at 40-100 Dunams each and 2% cultivate 33% of the land and their lands exceed 100 Dunams each[26].

Egypt, Tunisia, and Lebanon have an issue of crop seed monopoly as international seed companies control more than 70% of the seed market in the three countries. This particularly applies to companies like Monsanto and Syngenta.

Third: Approaches to tackling natural resources:

3/1 The tradability approach:

Economic theories that attempt to estimate the value of natural resources differ in their approach. Some schools argue that it is necessary to set a price to those resources and that this will not be possible except through utilizing their exchange value based on the assumption that they can be tradable. This means natural

(23) Abdullah bin Saeid. "The Progress of the Economic Process in the Agriculture Sector from the Economic Reform Program till the Present [Arabic]." Unpublished paper. Tunisian General Labor Union, 2015.

(24) "Survey of Structural Data on Use of Arable Land (1995-2005) [Arabic]." The General Administration of Agricultural Studies and Development, Tunisian Ministry of Agriculture.

(25) "2010 Agricultural Census [Arabic]." Lebanese Ministry of Agriculture and FAO.

(26) Ibid.

increased to 1:20 in the present time[18]. Ongoing desertification and is expected to reduce productivity rates across the globe, hence leading to a remarkable drop in growth rates.

The same applies to three million hectares of pastureland, 1,710 million hectares of rainfed cropland, 27 million hectares of irrigated land in addition to the extreme draining of fisheries on the global level[19] . This is the result of a number of factors, among which is acid rain that damages forests and lakes as well as increases the percentage of carbon dioxide in the atmosphere, which in turn leads to the gradual temperature increase across the world.

Second: Environmental resources regionally:

Monopoly of natural resources in the Arab region is one the main aspects of imposing neoliberal policies that serve the interests of multinational corporations or local and regional agents that work for them. Countries in the Gulf region monopolize, for example, large swathes of land, both for agricultural and urban purposes. In Egypt, 3% of agricultural capitalists monopolize 37% of arable land in the country while 8% of women farm 7% of arable land[20]. This unequal distribution was part of the restructuring of the agriculture sector in Egypt through issuing law number 96 for the year 1992 on the liberation of tenant-owner relationship in arable lands. This law aimed at concentrating land ownership to encourage large-scale commercial agriculture in order to make more profit. This had a negative impact of small farmers as around 431,000 tenants[21] who financially supported an estimated two million were forced to leave the land they cultivated, hence resulting in the rise of the number of farmers without land to one million[22].

In Tunisia, many arable

(18) Atef Kishk, ed. Op. Cit.: p. 42

(19) "Our Common Future." Op. Cit. p. 27.

(20) "Agricultural Census." Cairo: Ministry of Agriculture, 2009-2010.

(21) "Agricultural Census." Cairo: Ministry of Agriculture, 1989-1990.

(22) "Agricultural Census." 2009-2010. Op. Cit.

the same conditions that trigger a growth in hunger and mal-nutrition still persist.

1/2/2 Growing poverty rates:

In 1999, 2.8 billion people lived on less than two dollars per day, including 1.2 billion who lived on less that one dollar per day. South Asia is considered the poorest region in the world with 490 million living on an average one dollar per day, followed by sub-Saharan Africa where 300 million live on the same amount then East Asia and the Pacific except China[15].

1/2/3 Unequal distribution of resources:

The 1992 Human Development Report stated that in 1960, rich countries were 30 times richer than poor countries, yet this gap increased to 150 times in the 1990s and is irreversible [16]. The report highlighted growing income inequality on the international level since the income that the richest 1% get is equal to that of the poorest 57%. In the United States, the income of the richest 10% is equal to that of the poorest 43%, which means that the income of 25 million Americans is equal to that of around two billion of the world's population. The same report notes that the income of the world's richest 5% is 114 times higher than that of the poorest 5%. The situation was aggravated starting 2016 when 1% of the world's population turned out to own half of the world's wealth[17].

1/2/4 Environmental encroachment:

There are several manifestations of environmental encroachment that are triggered by unequal distribution of resources across the world. This is mainly demonstrated in the desertification of millions of hectares of land in addition to more than 10 million hectares of forests that are destroyed on annual basis. Meanwhile, only an average of a million hectare of trees are planted every year with a ratio of 1:10 in comparison to the number of trees in the past. This ratio has, in fact,

(15) "Human Development Report." The United Nations Development Program, 2002.

(16) "Human Development Report." The United Nations Development Program, 1992.

(17) "World Social Science Report." International Social Science Council and UNESCO, 2016. http://www.unesco.org

the spread of hunger across the planet in addition of course to the marginalization of a large segment of the world's population.

That is why while the world is going through a phase of remarkable affluence; it is also suffering from remarkable scarcity with more than 1.3 billion people categorized as poor in 2012 [8] and estimated at the time to reach 1.9 billion in 2014[9]. Meanwhile, there is technically enough food for every single inhabitant on the planet. In 1985, the world produced around 500 kilograms per person of seeds and root crops, yet around 730 million people still suffered from hunger[10].

Between 1950 and 1985, production of seeds increased from 700 million tons to 1800 with an annual growth rate of around 2.7%[11]. To protect profit rates, production of seeds started dropping so that by year 2000 it did not exceed 1850 million tons [12] with a limited growth rate that did not exceed 1% for 15 whole years.

This led to the fact that around 30% of the world's population are currently suffering from mal-nutrition since 826 million people are suffering from food shortage. Despite the drop of this number to 797 million in 2014, the world is still capable of producing what is enough for the seven billion that inhabit the planet. In fact, it is possible to produce food for 12 billion people.[13]

In its report entitled "Our Common Future," the United Nations World Commission on Environment and Development argued that the spread of hunger on a large scale across the world is not the result of food shortage, but is rather attributed to the poor's lack of purchasing power [14]. Even though 40 years have passed since this report was released,

(8) Atef Kishk, ed. Poverty of the Environment and the Environment of Poverty [Arabic]. Cairo: Dar al-Ahmadi for Publication, 1988: p.17.

(9) "Our Common Future." United Nations World Commission on Environment and Development, 198, p.179.

(10) Ibid, p.179.

(11) Ibid, p. 180.

(12) "The State of Food and Agriculture", FAO, Rome, 2001, p.15.

(13) FAO, https://ar.wikipedia.org/wiki

(14) "Our Common Future." Op. Cit. p.42.

324,000 hectares in Pakistan while one of the Egyptian companies controls 840,000 hectares in Uganda. In South America Guernsey and Global Farming Limited control one million and 230,000 of arable lands in Argentina, Uruguay, and Paraguay[5].

In the same context, the demand on food, fodder, and other forms of organic material extracted from plants in addition to strategic resources such as minerals and wood increase the usurpation of land on the international level. According to GRAIN Organization and the Polaris Institute, international investors aimed at controlling 50-80 million hectares of the global South. Two thirds of land deals in Africa take place south of the Sahara. In 2006, 14 million hectares—around 1% of the total arable land—were used in the production of bio fuel. A study predicts that by 2030, 35-54 million hectares—that is 2.5-3.8% of arable land—will be used for the production of bio fuel[6].

(5) GRAIN, ODDO Securities, ETC Group, 2012.

(6) GRAIN, ODDO Securities, ETC Group, 2012.

1/1/3 Plant seeds:

A few companies monopolize the seed market, which in 2009 was estimated at 27.400 billion dollars. The world's 10 biggest seed companies monopolized in 2009 74% of the market, compared to 67% in 2007. Sales of this market were estimated at more than 20 billion dollars in 2009. It is noteworthy that only three of the 10 companies control 53% of the seed market, on top of which is, the American Monsanto.

1/2 Monopoly and growing poverty rates:

1/2/1 Excessive consumption and extreme hunger:

While 20% of the world population consume 70-80% of the world's resources, 80% of the population consumes only 20% of these resources. In addition, industrial countries control 75-80% of natural resources, including forests and water, in different parts of the world through multinational corporations [7], which hinders free and equal access to these resources, hence leading to growing poverty rates and

(7) "Justice in a Fragile World." Op. Cit. p.22.

profit while totally disregarding the negative impact this has on both the resources and the people who benefit from them [3].

1/1 Monopolizing natural resources:

Monopolizing natural resources takes several shapes, some of which will be tackled here in brief to demonstrate the impact such monopolies have on both the environment and the society.

1/1/1 Water resources:

There are 10 companies that control water resources across the world. The two French companies Veolia and Suez occupy the first and second positions with investments that exceed 67 billion dollars while the third position is occupied by the American ITT with investments estimated at 11 billion dollars. The British companies Severn Trent, United Utilities, and Thames Water occupy the fourth, fifth, and sixth positions with investments estimated at 9 billion dollars followed by two American companies: American Water in the seventh position (2.5 billion dollars) and GE Water in the eighth position (2.4 billion dollars). The ninth position is occupied by the Japanese Kurita Water Industries (2 billion dollars) and the tenth by the American Nalco Company (1.7 billion dollars)[4].

1/1/2 Land resources:

A number of companies have lately been getting hold of lands in foreign countries, which is the case of the Saudi-affiliated Pharos Investment and Emirati and Egyptian companies that control 30 million hectares in Sudanese territories. In 2010, the Chinese Southern Africa Company controls 12,800 million hectares in Congo and the Saudi Bin Laden Company controls 2,100 hectares in Indonesia. In 2007 and 2008, the Chinese company ZTE controlled around two million hectares in Laos and the Philippines. In 2008, the Swedish-Saudi company controlled 900 thousand hectares in Tanzania and in 2009, the Emirati Abraj controlled

(3) "Justice in a Fragile World." Memorandum of the World Summit on Sustainable Development, Johannesburg, 2002. Heinrich Böll Foundation.

(4) "World's 10 Largest Water Companies." ETC group, January 18, 2012: https://goo.gl/ysJWhT

number of models in the management of environmental resources and to benefit from the comparative approach. The paper will make use of data that is available in secondary sources as well as collected via field research.

Pivots of the study:

The study will focus on a number of pivotal points:

First: The reality of environmental resources on the international level through examining the main approaches to resource management as well as surveying the dominant discourses in this regard.

Second: The reality of environmental resources on the regional level.

Third: Two main approaches to the management of resources: the exchange approach and the usufruct approach

Fourth: An introduction into equal access to resources

First: Environmental resources internationally:

"Poverty grows in step with affluence," said American economists Paul Baran and Paul Sweezy[1] in what can be considered the best statement on the contradictions inherent in the reality of the economic crisis through which the world is currently going. In fact, there is no actual shortage in resources, for the available resources are capable of catering to the needs of the earth's population. In the 19th century, economist Robert Malthus warned that resources would no longer be capable to meet the needs of the population since the first increases at an arithmetic rate of 1, 2, 3, 4… etc. while the second increases at a geometric rate of 2, 4, 8, 16, 32… etc. [2]. However, such predictions were deemed impossible since production technologies proved capable of satisfying the needs of the population across the world. However, it is in the best interest of many entities to keep promoting this theory in order to justify their constant attempts at monopolizing resources whereas their main purpose is maximizing

(1) Paul A. Baran and Paul M. Sweezy. Monopoly Capital: An Essay on the American Economic and Social Order (1966).

(2) Ramzy Zaki. "The Population Problem and the Neo-Malthusian Myth [Arabic]." Kuwait: Aalam al-Marifah Series, issue no. 83.

Introduction

The environment is among the most vital sectors that are constantly being subjected to monopoly and control attempts by multi-nationals that aim at integrating environmental resources such as land, water, and renewable energy into neoliberal markets. In doing so, those corporations aim at turning resources from services whose main purpose is serving citizens into commodities that should yield profit, hence putting pressure on locals whose livelihood depends on those resources and triggering a major deterioration in the living conditions of farmers, fishermen, shepherds, and others.

The aim of the paper: The paper attempts to envision a model for managing environmental resources within the framework of an alternative economy.

Hypotheses of the paper:

The paper is founded on the following hypotheses:

- Equal access to resources is among the basic requirements of social justice since discrepancies are bound to destabilize the economic conditions of social segments that depend for their livelihood on these resources.

- The more integrated environmental resources are in the market, the less their economic value.

- A rise in the monopoly of environmental resources is accompanied by, a drop in the sustainability levels of these resources.

Methodology:

The paper tackles the above-mentioned hypotheses through studying the reality of environmental resources and their management on the international level and the way this is reflected on the regional and local levels. This will be done through examining different approaches to the management of environmental resources and the dominant discourses in this field. The paper will also employ the case study methodology in order to look at a

«Alternative Economy Series»

Environmental citizenship: On equal access to natural resources

Abdel mawla Ismail

About the Writer: Researcher in Environment and Development, Director of the Egyptian Society for Collective Rights, Graduate Diploma in Civil Society, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2000 and Post Graduate Diploma in Environmental Science and Economics, Center for Environmental Research, Ain Shams University, 2004. Master's degree in Environmental Sciences, Center for Environmental Research and Studies, Ain Shams University, has several publications including Land, Water and Farmers' Livelihoods, Second Edition, 2015, Role of Civil Society Organizations in Developing Biodiversity Economies, Institute of Environmental Studies and Research, Ain Shams University, 2012.

This publication is an outcome of a seminar, non-periodical and sponsored by the Rosa Luxemburg Stiftung with funds of the Federal Ministry for Economic Cooperation and Development of the Federal Republic of Germany". The content of this publication is the sole responsibility of the author and does not necessarily reflect a position of AFA or RLS.

Publishers:
Arab Forum for Alternatives and
Rosa Luxemburg Foundation

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

Arab Forum For Alternatives
منتدى البدائل العربي

Main Researcher of the project:
Mohamed El Agati
Translation:
Sonia Farid
Project Coordinator:
Shimaa ElSharkawy

To follow the papers of this series and other materials on Social justice, you can subscribe to the website:
«Social Justice Portal»
www.socialjusticeportal.org

Registration No.: 27647/ 2017

Distribution

دار بدائل

© Badael Publishing House
118 Mohie El-Din Abu El-Ezz, Mohandeseen, Giza, Egypt
Mobile: (+2) 01129555583
E-mail: info@darbadael.com
www.darbadael.com
Facebook: \dar.badael

Environmental citizenship: On equal access to natural resources

Abdel mawla Ismail

Alternative Economy Series

Environmental citizenship: On equal access to natural resources

Abdel mawla Ismail

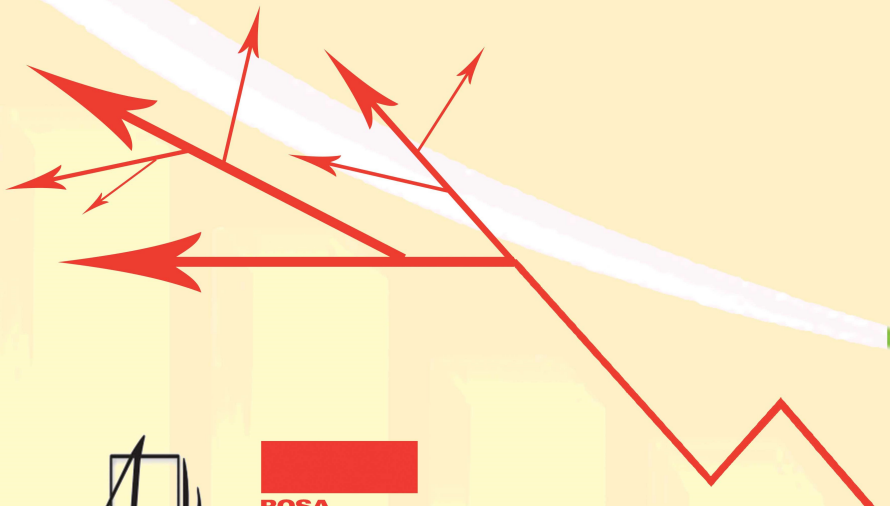

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شـــمال إفريقيا
North Africa Office